انعكاسات الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي لقطاع الزراعة و أثره على السياسات الزراعية

الدكتور أحمد لعمى – جامعة ور قلة
الأستاذ عزاوي عمر – جامعة ور قلة

شهدت الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينات تحولات هامة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي وأيضا على المستويات القطاعية ، و قد كان قطاع الزراعة في بؤرة تلك التحولات و مجالا أساسيا لما يجري من الإصلاحات والتعديلات ، و ذلك بحكم أهميته المحورية في الاقتصاد الوطني و أهميته الاستراتيجية فيما يتعلق بمعيشة معظم العاملين في هذا القطاع ، و جميع السكان وتوفير متطلباتهم الاستهلاكية الأساسية من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

I– المعالم الرئيسية للقطاع الزراعي قبل الإصلاحات:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني حيث يمثل الهدف الأساسي الأول لأي إستراتيجية زراعية و تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة من طبيعية و بشرية و مالية و تحقيق الاكتفاء الذاتي .

و قد شهدت الجزائر تطبيق سياسات اقتصادية خاصة في القطاع الزراعي تتمثل في أسلوب التخطيط المركزي الشامل لتحقيق الأهداف العامة لهذا القطاع و ذلك بالسيطرة على غالبية الأراضي الزراعية و احتكارها للإنتاج و التسويق و الأسعار، فقد بلغت مساهمة هذا القطاع كما يلي : الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1980[1] 7.95%وارتفعت سنة 85 إلى 8.85%.

حيث كانت النسبة المتوسطة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (80–84)، 5.99% في حين كانت مساهمة القطاع الصناعي لنفس الفترة 38.91%.

أما في ما يتعلق بباقي المؤشرات فكانت كما يلي [2]:

–تشكل القوى العاملة الإجمالية في كل القطاعات الاقتصادية حوالي 18.11%خلال فترة 80 – 84 من إجمالي السكان.

و فيما يتعلق بالعمالة الزراعية، فقد ساهم قطاع الزراعة في تشغيل 939.3 ألف نسمة في النصف الأول من فترة الثمانينات حيث يعتبر القطاع الأول من حيث التشغيل و في حدود 25.8% تلبية الصناعة.

و قد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 80–84 يقدر بـ:2856.9 دولار في حين متوسط إنتاجية العامل الزراعي لنفس الفترة 3110.8 دولار .

– الميزان التجاري:

مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري مساهمة سلبية حيث حقق عجزا بمقدار 2519.3 مليون دولار في الفترة 81–84 بسبب ارتفاع قيمة الواردات الزراعية.

- الاكتفاء الذاتي في الفترة **(81-84):**

يشكل الإنتاج الإجمالي للحبوب 1914.81 ألف طن و هو يمثل 30.6 كنسبة للإكتفاء الذاتي.

أما بالنسبة للخضر و الفواكه فيقدر مبلغ الإنتاج الإجمالي 1920.1 ألف طن و هو ما يمثل 98% كنسبة للاكتفاء الذاتي.

II- برامج الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي و انعكاساتها على السياسات الزراعية:

تعاني الدول النامية من أزمات حادة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، عجز ميزان المدفوعات، عجز الميزان التجاري، انزلاق العملات الوطنية، التضخم، البطالة، الفجوة الغذائية.

تعود أغلب هذه الإختلالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية إلى إتباع سياسات اقتصادية غير مناسبة، و لا تتلاءم مع ظروف و احتياجات المجتمع، فكانت السياسة الحتمية تتمثل في تحرير الاقتصاد الوطني و رفع يد الدولة عن احتكار النشاط الاقتصادي و ضمان أحسن تخصيص للموارد و تنويع الاستثمارات بين فروع الإنتاج و هذا ما يطلق عليه بـ: التكييف الهيكلي للاقتصاد الوطني.

و لاعتبار أن القطاع الزراعي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري فإن الأمر يتطلب دفع معدلات التنمية الزراعية و تحقيق هدفين أساسيين يتمثلان في:

- زيادة و رفع الكفاءة الإنتاجية في استخدام الموارد الزراعية المتاحة.
- زيادة المساهمة أكثر في تحقيق التوازن و تحمل أعباء التنمية.

و تتضمن برامج التكييف الهيكلي ما يلي[3]:

- إعادة ترتيب أولويات الخطة الاقتصادية وفقا لاحتياجات المجتمع و أهداف التنمية.
- التركيز على الاستثمارات ذات الإنتاجية العالية، و إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي.
- تقليص دور القطاع العام و تطبيق سياسة الخوصصة.
- الانفتاح على السوق العالمية.
- تخفيض و إعادة هيكلة النفقات.
-

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فإن التكيف الهيكلي لهذا القطاع ليتكيف مع سياسة التحرير الاقتصادية يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات حتى لا تنعكس سلبا على أداء هذا القطاع، و تتمثل أهم جوانب التكييف الهيكلي لقطاع الزراعة في الجزائر، العمل على ما يلي[4]:

- تحرير الإنتاج الزراعي و أسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الإستراتيجية.
- خوصصة القطاع العام.
- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب و التشاور مع المزارعين و الفلاحين، و قد تم بالفعل إنشاء أكثر من 40 غرفة فلاحية على مستوى الوطن.
- إنشاء تعاونيات زراعية على أسس تجارية اقتصادية و إنشاء جمعيات زراعية.
- إلغاء احتكار الدولة في التجارة الداخلية و الخارجية عدا بعض المنتجات الإستراتيجية .

1)مجالات الإصلاحات الهيكلية الزراعية:

1. **مجال السياسة النقدية:** تهدف إجراءات السياسة النقدية إلى التحكم في عرض النقود و زيادة سعر الفائدة تدريجيا.
2. **مجال السياسات المالية:** تهدف هذه الإجراءات إلى التحكم في الاتفاق الحكومي و توسيع قاعدة الضرائب، و زيادة كفاءة تطبيق السياسات المالية، و يكون ذلك عن طريق التحول إلى القطاع الخاص و إلغاء الدعم في القطاع الزراعي.
3. **مجال السياسات التجارية:** تم إدخال التغيرات التالية:

– إلغاء القيود على استيراد و تصدير السلع الزراعية (عدا السلع الإستراتيجية) و بالتالي تحرير التجارة الزراعية.

– إعادة النظر في التعريفة الجمركية بما يضمن مراقبة السوق و حماية المنتجات الفلاحية.

– تعديل سعر صرف الدينار للوصول إلى قيمته الحقيقية في التعامل بما يضمن تحجيم السوق الموازي و إعطاء ميزات تفضيلية للسلع الزراعية المصدرة.

2) الإجراءات المساندة لتطبيق الإصلاحات الهيكلية:

تم اتخاذ العديد من الإجراءات المساندة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية:

- **إصلاحات قانونية و مؤسسية:** تم مراجعة القوانين و التشريعات المنظمة لهذا القطاع و القطاعات المساندة و التي تتعلق بالملكية و الأنشطة الإنتاجية و التجارية و قوانين الأسعار و تم إحداث مؤسسات جديدة تتعامل في توفير السلع الأولية و مستلزمات الإنتاج.
- **إصلاح نظام الحوافز** : و تتضمن إصدار قرارات متعلقة بتحرير الأسعار و إلغاء الدعم و تحرير أسعار الفائدة، تعديل سعر الصرف للدينار الجزائري و تحرير التجارة الداخلية و الخارجية و إلغاء امتيازات مؤسسات الدولة.

3) آثار برامج التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي على السياسات الزراعية:

حتى يتم التعرف على آثار هذه البرامج على هذا القطاع لابد من دراسة بعض المؤشرات تتعلق بـ: – التغير في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي .

- معدل النمو في القطاع الزراعي.
- التغير في قيمة الصادرات و الواردات الزراعية.
- تطور القوى العاملة و القوى العاملة الزراعية

هذه المؤشرات نوضحها في الجداول التالية :

جدول رقم (01)

يوضح تطورمؤشرات تنمية القطاع الزراعي: مليون دينار

المؤشرات	1990	1995	1998
الانتاج الاجمالي(P.B)	554388	2002638	27811600
مؤشرات الانتاج الزراعي(86-95)=100	90.6	110.9	126.5
معدل نموالانتاج الزراعي	7.55	15.4	27.46
القيمة المضافة الاجمالية	429306	1566580	2181200
القيمة المضافة الزراعية	62725	196559	309400
نسبة القيمة المضافة الزراعية على ق م الاجمالية	14.61	12.55	14.18
نسبة القيمة المضافة الزراعية على(P.B)	11.31	9.82	11.12

Source :Ministére de L' agriculture dans l' économie natinale p 5.

جدول رقم (2)

يوضح العمالة الإجمالية والزراعية :

الوحدة : الف نسمة

المؤشر	90	95	98
العدد الاجمالي للسكان	25022	28060	29272
القوة العاملة	4095	5154	5815
العمالة الزراعية	970	1048	1200
نسبة العمالة الزراعية الى العمالة الاجمالية	23.68	20.33	20.63

Source :Ministére de L' agriculture dans l' économie natinale p 6.

جدول رقم (3)

يوضح تطور الصادرات والواردات في القطاع الزراعي الوحدة الف دولار

الإنتاج	1990	1995	1999	متوسط (90-99)
الصادرات	11266078	9065500	12433836	11200340
الواردات	9651758	10400269	9168770	9098391

Source :Ministére de L'agriculture, L'agriculture par chiffres,2000 p 15.

- **تأثير التكيف الهيكلي على تحرير أسعار السلع الزراعية:**

إن تحرير أسعار السلع الزراعية يتم عن طريق نظام السوق الذي يعتمد على قوى العرض و الطلب، و بالتالي تصبح الأسعار تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات و الموارد في ظل انسحاب الدولة من نظام السوق عن طريق تقديمها للدعم أو سياسات مالية انتقائية و ترشيد القرارات سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات.

و بالنسبة للجزائر الحكم على نجاح نظام التسعير تحت ظروف المتغيرات الاقتصادية من الأمور الصعبة و من الصعب القيام بعملية التحرير الكامل للأسعار.

- تأثير التكيف الهيكلي على تسويق السلع الزراعية:

يترتب على تحرير التسويق الزراعي: عدم إلزام المنتجين بيع محاصيلهم لجهة معينة، و إنما وفقا للأسعار الأعلى، و سيكون من نتائج هذا التحرير تقلبات كبيرة في الأسعار، إذ تصبح المنافسة و الكفاءة هي أساس نظام السوق و إلغاء الاحتكار إلى صالح القطاع الخاص، و لكن لابد من توفير الآليات المناسبة للرقابة و المتابعة و التنظيم و توفير الموارد المالية و هي جوانب تسجل فيها الجزائر قصورا كبيرا.

- التكييف الهيكلي و تحرير مصادر الاستثمار و التمويل الزراعي:

تتضمن السياسة الخاصة بالتكييف الهيكلي في القطاع الاستثماري و التمويل الزراعي أن يتولى الزراع الحصول على الاستثمارات و المدخلات الزراعية بأساليبهم الخاصة، كما يتم تخلي الدولة عن دعم القطاع الزراعي، و تحرير أسعار الفائدة لتعكس المعدلات الحقيقية و الأسعار السائدة في السوق و ستتعدد مصادر

التمويل كالبنوك التجارية و الزراعية و التمويل الذاتي و المصادر الحكومية التي يجب عليها حماية الزراعة من التدهور عن طريق تقديم الدعم الذي لا تقدر عليه المصادر الأخرى.

- أثار التكيف الهيكلي و تحرير التجارة الخارجية:

في ظل برامج التكيف الهيكلي تصبح التجارة الخارجية الزراعية جزءا من التجارة الدولية و بالتالي سيتم فتح قطاع التجارة للاستيراد و التصدير من السلع و مستلزمات الإنتاج و سيؤثر هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع، و هنا يجب إعادة النظر في الهياكل و الأجهزة و القوانين بما يتماشى مع سياسة التحرير الاقتصادية.

- التكيف الهيكلي و دور المؤسسات الزراعية:

حتى يتم الانسجام مع برامج التكييف الهيكلي يستلزم تطوير مهام و أداء العديد من المؤسسات:

-وزارة الزراعة: يجب القيام بالبحوث و الدراسات و تطوير الأساليب الزراعية و حل العديد من المشاكل فيما يتعلق بالبذور و الإرشاد الزراعي، و مراقبة مدخلات القطاع الزراعي (مستلزمات القطاع الزراعي و الاستخدامات و الواردات، و التلوث)، و مراقبة القوانين و التشريعات الزراعية و تشريعات الري و حماية الإنتاج الزراعي بشكل عام.

-التعاون الزراعي: تعديل أو تغيير قانون التعاون بما يتلاءم مع المعطيات الجديدة و تحقيق أهداف القطاع الزراعي و بالتالي توجيه و ترشيد استخدام الموارد، و فتح المنافسة مع القطاع الخاص.

-الدور التمويلي: و لذلك يجب تغير دور البنوك لتحويل القطاع الزراعي بأسعار الفائدة السائدة في السوق و دعم أسعار الفائدة على القروض الزراعية.

- **آثار الانظمام إلى OMC:** ان اثار الانضمام المتوقعة بالنسبة للاقتصاد الجزائري كانت كما يلي[5]:

- **خصائص اقتصاد الجزائر على المستوى الكلي:** هناك ميزتين أساسيتين تؤثران سلبا على الوضعية المستقبلية للاقتصاد الجزائري:
  - إرتفاع حجم المديونية.
  - الاعتماد على المحروقات حيث تساهم بأكثر من 50 % من الإيرادات العامة للدولة.

-الآثار المتوقعة في مجال تجارة السلع:(السلع الصناعية، السلع الزراعية، المنتوجات...).

تشكل حصة المحروقات من إجمالي صادرات الجزائر أكثر من 96 % و هي لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام إلى (OMC)، و بقية الصادرات التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 3% من إجمالي

الصادرات لا تستفيد فيها الجزائر من خلال إنضمامها إلى المنظمة إلا بأقل من 1.8 % من إجمالي صادرات السلع . و في ظل هذه الظروف فإن التأثيرات السلبية ستزداد.

أما بالنسبة للواردات فإن لها أثرين سينعكسان سلبا في حالة الانضمام و هما :

- الآثار الناجمة عن إرتفاع بعض أسعار الواردات.
- الآثار الناجمة عن تدفق الواردات على الإقتصاد الوطني .

فتجارة السلع الأساسية و الغذائية تمثل حوالي 3 مليار دولار، و عند تحرير هذه التجارة فدعم الدولة سينخفض ليرفع تماما، مما سيرفعه أسعار هذه السلع من الخسائر إلى ما يقارب 400 مليون دولار، و سيكون ارتفاع أسعار السلع الزراعية كما يلي:

جدول رقم (04)

يوضح تقديرات الارتفاع في أسعار بعض السلع

السلعة	نسبة ارتفاع أسعار السلع الغذائية لسنة 2002 (%)	القيمة المطلوبة للاستيراد لكل سلعة (دولار/طن)
الحبوب	%9	15
منها القمح	%17	26
السكر	%47	152
الخضر	%12	42
الفاكهة	%12	47
اللحوم	%18	255
الألبان	%41	845

المصدر: صالح صالحي، المرجع السابق.

و بالتالي فإن فاتورة الغداء سترتفع في الجزائر، و لكن من جهة أخرى قد يرفع تحرير السلع الغذائية إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي و تنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي الجزائري نتيجة زيادة الحافز الاستثماري

الزراعي و إرتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسات الزراعية، مما يساعد على تحقيق التنمية الزراعية و تأهيل القطاع الزراعي.

من الآثار السلبية الناجمة عن إرتفاع أسعار السلع الغذائية باعتبار الجزائر تعتمد على المصادر الخارجية للغذاء، و تدهور الإنتاج الزراعي نتيجة للأوضاع التي يعرفها كالظروف المناخية فإنه سيترتب عليه زيادة حصيلة الواردات الغذائية مما سيكلف الخزينة خسارة بين 500 مليون و 1 مليار.

إذا فلابد من تأهيل الإقتصاد الوطني و لا بد من وجود استراتيجية إقتصاد شاملة خاصة في ميدان الإنتاج الزراعي لتعظيم المكاسب من الانضمام إلى OMC .

5) تأثير الشراكة الأورو متوسطية على أداء و تأهيل القطاع الزراعي في الجزائر :

منذ مطلع سنوات التسعينات تميز الإقتصاد العالمي بالتزايد الكبير لمحاولات التكامل و الاندماج و التكتل في منظمات إقليمية و دولية و جهوية و تسعى كثيرا من الدول إلى إقامة شركات أو إتفاقيات تهدف من خلالها إلى توسيع الأسواق أو الاستفادة من التكنولوجية.

و من بين هذه الاتفاقيات المشروع الذي أعلن عنه في قمة برشلونة سنة 1995 و الذي يرمي إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوربي و الدول المتوسطية، انطلقت مفاوضات ثنائية ما بين اللجنة الأوربية و ممثلين عن دول المغرب العربي و تشمل الأهداف التالية[6]:

- إقامة منطقة حرة بين الاتحاد الأوربي و جنوب البحر المتوسط خلال فترة 12–15 سنة.
- زيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة جنوب البحر المتوسط .
- تعزيز العلاقات الإقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسة للحوار السياسي .

بالنسبة للقطاع الزراعي في هذه الاتفاقيات فإن هناك مجموعة من الأسئلة تتعلق بالموضوع و هي :

- ما هي المعطيات المتعلقة بهذا النوع من الاتفاق .
- ما هي السياسات التجارية للاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالمواد الزراعية.
- ما هي الأفضليات التجارية الممنوحة من الاتحاد الأوربي لبلدان جنوب البحر المتوسطة.

- بالنسبة لمعطيات هذه الشراكة فإن الصادرات الإجمالية لبلدان البحر المتوسط إلى الاتحاد الأوربي عام 1994 قدر بـ: 51% حيث تضم 55% من المنتوجات الزراعية بينما قدرت الواردات من الاتحاد الأوربي لنفس الفترة بـ: 51% إجمالا منها 29% فقط كواردات زراعية و هو ما يبين أهمية الاتحاد الأوربي لبلدان البحر المتوسط.
- أما بالنسبة للسياسات التجارية للاتحاد الأوربي تخضع المنتجات الأساسية لبلدان البحر المتوسط (كالحبوب و منتجات الألبان، البيض، اللحوم، السكر) إلى تطبيق نظام السعر المرجعي.
- بالنسبة للأفضليات التجارية الممنوحة كانت تصل إلى تخفيض التعريفات في بعض المنتجات إلى 100% و إزالة بعض القيود الكمية في البعض الآخر.

- التجربة الجزائرية مع مجموعة الأوربية :

كانت منطلقات الجزائر للتفاوض مع الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة في سنة 1976 باتفاق مبدأ سمي باتفاق التعاون ينص على رخصة و دخول السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري إلى السوق المشتركة، وتم تناول النظام الزراعي حسب نوعية المنتوجات و السلع و منح امتيازات تعريفية عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية للمنتجات الزراعية الجزائر بين 20% إلى100% حسب كل سلعة.

و بعد وصول هذا الاتفاق إلى نهايته سنة 1996 كان لابد من إيجاد اطار جديد للتعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوربي يأخذ بعين الاعتبار التحولات الإقتصادية و السياسة الخارجية في العالم و الهدف من هذا الاتفاق هو[7]:

- إعطاء بعد جديد لعلاقات الاتحاد الأوربي مع الجزائر.
- حوار سياسي دائم.
- إرساء تدريجي على مدى 12 سنة كمرحلة إنتقالية.
- تدعيم التعاون الإقتصادي في كل الميادين.
- تعاون مالي لدعم الإصلاحات الإقتصادية و الاجتماعية.

أما بالنسبة للجزائر ترى أنه لابد من الأخذ بالمسائل الأساسية التالية :

- ضبط التحولات الهيكلية للاقتصاد
- الأمن الغذائي.
- الآثار السلبية على الاقتصاد.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي: فإن المفاوضات تهدف إلى العمل على تحرير شامل للمبادلات التجارية الثنائية عبر مرحلة انتقالية مدتها 5 سنوات مع الإبقاء على التدابير السابقة لاتفاق 1976.

و من جهة أخرى بالنظر إلى خصوصية و هشاشة الفلاحة الجزائرية و بالاتفاق بتوقيع برنامج تعاوني يهدف إلى عصرنة و إعادة هيكلة قطاع الفلاحة و الصيد البحري ووفقا لهذه التوجيهات فإن طريقة المفاوضات الجزائرية تتمحور حول:

- حماية السوق الوطنية بصفة دائمة،خاصة القطاع الفلاحي .
- إن فتح السوق الجزائري للسلع الزراعية مشروطة بالاستثمار المباشر في الجزائر.
- تنمية التعاون التكنولوجي و الاستثمارات المشتركة في القطاع الفلاحي .
- ضمان استفادة المنتجات الجزائرية المصدرة للشروط المطبقة على سلع أوربا الجنوبية و دول المغرب العربي.
- تقوم المفاوضات على قاعدة مصالح الطرفين.

- الآثار الإيجابية للاتفاق : من بين الإيجابيات :

سيكون الاتفاق حافزا لدفع الجزائر على مراجعة سياساتها الزراعية عن طريق سد الفجوة الغذائية بزيادة الانتاج و ترقية الصادرات لتحقيق توازن في الميدان التجاري الزراعي، ولا يمكن أن يكتب هذا إلا بعصرنة القطاع

الزراعي و عقلنة تسيير موارده و الاستفادة من التقدم التكنولوجي و التقني عن طريق الشراكة عبر برنامج التعاون الإقتصادي و التقني المسطر.

– المستفيد الأول من هذه الشراكة هو المستهلك بالدرجة الأولى (كمية، نوعية، أسعار تنافسية) .

– **الآثار السلبية للاتفاق:**ما بين السلبيات

هذه الآثار عامة تخص الدولة بالدرجة الأولى لها علاقة بالجباية، أي سوف تتأثر مداخيل الدولة و تقل خاصة بعد إزالة الحقوق الجمركية أو التخفيف منها و بالتالي سوف تخصص موارد الدولة، و التي سوف تؤثر بدورها على بعض القطاعات الإقتصادية التي تستفيد من دعم و إعانات كالقطاع الزراعي، هناك عدم التكافؤ و التوازن على العديد من المستويات .

- إغراق السوق الجزائري بالمنتوجات الزراعية الأروبية المدعمة.
- المعونات المقدمة تكون دائما مشروطة سياسيا و إقتصاديا.

إذن : لابد من التنسيق في العمل و خاصة مع تونس و المغرب للدخول كقوة موحدة للتفاوض خاصة بعد ازدياد اهتمام USA بهذه المنطقة .

- انتهاج استراتيجية تكاملية، تدعيم الكفاءة الإنتاجية، زيادة درجة التخصص و تعزيز القدرة التنافسية و النوعية، تشجيع و زيادة الاستثمار و نقل التكنولوجيا نحو الداخل.
- تعزيز الاستفادة من المضمون الشامل لاتفاقيات الشراكة.
- تعزيز الإصلاح الاقتصادي و التكاليف الهيكلية .
- دعم و تطوير مرافق البنيات الأساسية و الخدمات المساندة للقطاع الزراعي

6) أثر سياسات وبرامج الخوصصة على القطاع الزراعي:

1. الإطار العام يراعي الخوصصة في القطاع الزراعي :

في إطار الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي على مستوى إقتصاد البرنامج الكلي وعلى مستوى القطاعات شهد القطاع الزراعي إصلاحات وتعديلات محورية لما لهذا القطاع من أهمية إستراتيجية بالغة, وما أهم العناصر الأساسية لإصلاح هذا القطاع, ما يتعلق بدور الحكومة ونمط الملكية والإدارة. وبالتالي تحويل القطاع العام إلى قطاع الأفراد وفق ما أطلق عليه برامج الخوصصة التي أصبحت حتمية نتيجة الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها هذه المجتمعات وهدف هذه السياسة إلى ما يلي:

- محاولة علاج الأزمة الإقتصادية من خلال برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي.
- تعطيل الدعم المالي للمؤسسات وزيادة إدارتها
- رفع كفاءة المؤسسات المخصصة .

فبالنسبة للقطاع الزراعي كان تدخل الدولة في أسواق السلع والخدمات وتحديد الأسعار ودعمها ووضع البنوك على حركة المنتوجات وحركة التسويق. فكل هذه التدخلات أتت إلى وجود تشوهات في هيكل الإنتاج والإنتاج الزراعي.

***وركزت برامج التعديل على جانب العرض على 4 محاور أساسية:**

- تحريك الموارد المحلية.
- تحسين تخصيص الموارد.
- تصحيح هيكل الحوافز الاقتصادية.
- الإصلاحات المؤسسية.

***وركزت برامج التعديل من جانب الطلب على العناصر التالية:**

- العودة للأسعار السوق ويتم ذلك برفع الدعم عن أسعار الفائدة وتخفيض العملة.
- تشجيع مساهمة القطاع الخاص وتقليل نشاط الدولة.
- إزالة القيود الكمية والموانع الإدارية عن التجارة.

بالنسبة للجزائر حيث يحتل القطاع الزراعي أهمية كبرى في إقتصاد الوطني الجزائري حيث يعمل بهذا القطاع حوالي: 35% من القوة العامة الكلية, ويساهم بحوالي: 13% سنويا من النتاج المحلي الإجمالي[8] وقد بدأت الجزائر عام 1988 تدريجيا للإصلاح والتكييف الهيكلي يشمل القطاع الزراعي في إطار سياسية عامة استهدفت خوصصة الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام ووضع أسس مناسبة لاندماج الزراعة في إقتصاد السوق ويمكن تحديد ملامح التعديلات والتكييف والإصلاح في القطاع الزراعي الجزائري فيما يلي[9]:

-تنظيم الأنشطة الإنتاجية والخدماتية ويتضمن ذلك الاستمرار في الإصلاحات العقارية وحل الاستمارات الزراعية التابعة للقطاع العام وكانت تضم حوالي 3400 وعدة إنتاجية. والمزارع النموذجية وخوصصة الأراضي الزراعية العمومية والتي تمثل حوالي 2.8 مليون هكتار و تخلي الدولة عن مسؤولية توفير مستلزمات الإنتاج الإقراض والتمويل والتسويق وتتولاها غرف وتعاونيات فلاحية – ثم حصر كافة المؤسسات العمومية في مجال الإنتاج فبلغت 21 مؤسسة و775 تعاونية تخلت الدولة عنها وقامت بفك الاحتكار وتشجيع المنافسة وبعض إجراءات التصفية

- إصلاحات المؤسسة وإعادة هيكلة إدارة القطاع الزراعي وإعطاء الدور الأكثر للمنتجين .
- الحد من التدخل الحكومي وزيادة نشاط القطاع الخاص .
- تشجيع الاستمارات الزراعية وتوفير المناخ الملائم.

بناءا على الملاحظات التي ركزت برامج التعديل الهيكلي من جانب العرض و جانب الطلب سنوضح العلاقة بيم برامج التعديل الهيكلي و الخوصصة في الشكل التالي:

شكل رقم (01)

يوضح العلاقة بين برنامج التعديلات الهيكلية والخصخصة:

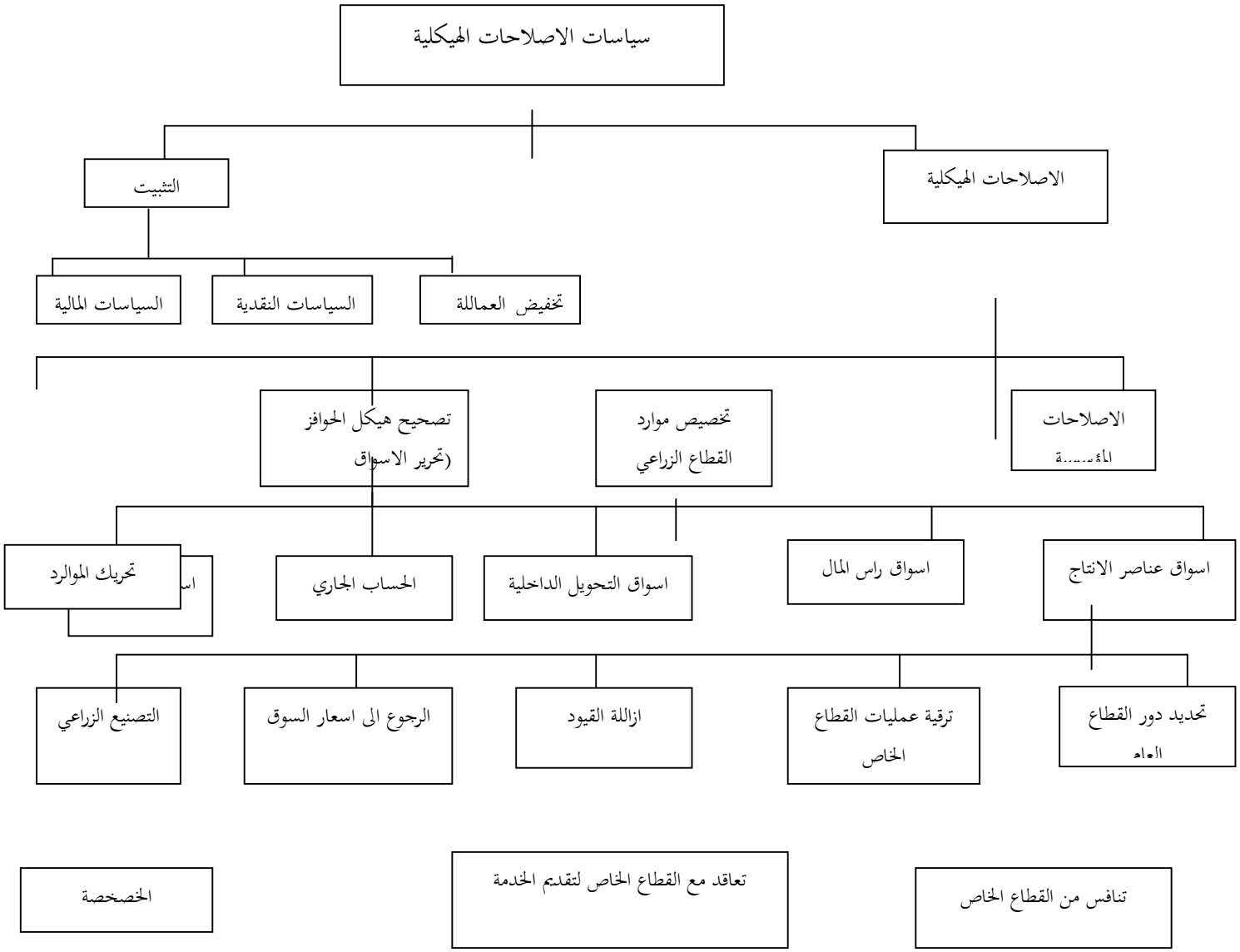

و اخيرا يتضح أن لبرامج التكييف الهيكلي جوانب إيجابية عديدة و في ذات الوقت جوانب سلبية خاصة في الأجل القصير– و يبقى دور الدولة في هذا القطاع فعالا و مؤثرا، و في ظل التغيرات الإقتصادية التي قامت بها الدولة و أدخلت تشريعات و تعديلات قانونية و مؤسسية كقوانين الملكية و مزاولة الأنشطة الإقتصادية و المجالات التحويلية و الإقراض، و تحديد أسعار الفائدة و الصرف و الخوصصة.

الاحالات والمراجع:

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " السياسات الزراعية في عقد الثمانيناتذللجمهورية الزاترعية، 1994، الخرطوم، ص6.

[2] المرجع السابق، ص 16،8.

[3] سعد الله غلام، بالتكييف الهيكلي المستقلي للزراعة المصرية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 1994،ص 84.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق ذكره، ص85.

[5]صالح صالحي، أثار إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وتأهيل الاقتصاد الوطني ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (جامعة سطيف ، العدد 01،)، ص45-68.

[6]*المنظمة العربية للتنمية الزراعية تجربة الجزائر ، الندوة القومية حول اثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية 1999 الخرطوم ص 36- 56*

[7]*المرجع السابق ص 218.*

[8]*المنظمة العربية للتنمية الزراعية –الندوة القومية حول اثر السياسات و برامج الخوصصة على الاوضاع الزراعية العربية 1999 الخرطوم ص 81*

[9]*المرجع السابق ص 82.*